بتكريس احتلالها واضفاء الصفة الشرعية عليه » .
وذكر ان سلطات الاحتلال هذه « قد تلجأ الى الايهام بالابقاء على المناهج الدراسية الاردنية وذلك من اجل الاخذ بزمام الموقف ومن ثم فرض ما يحلو لها من مناهج » . واعلنت الهيئة في بيانها ان « الضفة الغربية جزء لا يتجزأ من الكيان الاردني والقدس هي القلب النابض في هذا الكيان وان وعي الشعب لن ينخدع بتلويح السلطات الاسرائيلية بعدم تغيير المناهج في الضفة الغربية مستثنية بذلك مدينة القدس ». وقال البيان : « ان ذهاب الطلاب الى المدارس على اساس تغيير المناهج الاردنية او العبث بها يعني ان ما سيتلقونه في هذه الفترة لن يكون للصالح الوطني او الاجتماعي او القومي ولهذا فانهم مدعوون الى مقاطعة المدارس على هذا الاساس وما سيفوتهم تحت ظل الاحتلال الموقت سيعوض لهم فيما بعد » . واضاف البيان : « ان التعاون مع سلطات الاحتلال يعني تكريس هذا الاحتلال وترسيخ جذوره على تراب وطننا الغالي وهو يعطي المحتلين مبررا لمواصلة احتلالهم »(٤).
وفي بداية العام الدراسي في ١٤ أيلول بقيت المدارس مقفلة ، اذ اضرب ستة آلاف مدرس و٥٠ الف طالب ، رغم تهديد السلطات الاسرائيلية باتخاذ اجراءات قاسية ضد المتنعين عن العمل . وقد ادى ذلك بالسلطات للقيام باعتقالات بين المعلمين والمسؤولين عن التربية في الضفة الغربية . فكان بين من اعتقلت في ٥ ايلول ، مدير التربية والتعليم بمحافظة القدس ومساعده ومدير التربية والتعليم في لواء رام‌الله وغيرهم ، كما اعتقلت عددا من رجال التعليم في محافظة نابلس في اليوم التالي . وعلى اثر ذلك اصدر المعلمون العرب في الضفة المحتلة بيانا باسم اتحاد معلمي الضفة الغربية دعوا فيه الى مواصلة الاضراب حتى ترجع السلطات عن قرارها بتغيير المناهج . وقال البيان ان من بين الكتب التي منعت اسرائيل تدريسها في المدارس العربية كتب اللغة العربية والدين الاسلامي . « وانها تهدف من وراء ذلك الى طمس معالم الدين واللغة » . وتابعت السلطات اجراءاتها ، فقامت باعتقالات اخرى بين المعلمين والطلاب ومدراء التربية . كما حكمت على بعضهم بالسجن مدة ثلاثة شهور بتهمة اثارة اضرابات ضد فتح المدارس في الضفة الغربية المحتلة . وجابهت السلطات المحتلة هذا الاضراب بأساليب عنف اخرى بالاضافة الى الاعتقالات . ففي القدس ، اخذت تعلن عن فتح المدارس واحدة بعد الاخرى مستخدمة القوة — كما وجهت انذارات شخصية لكل معلم . وحين لم يستجب لها أحد ، عينت معلمين من طلاب الصفوف الاعدادية ، وحظرت الاجتماعات والتجمعات لقطع الصلة بين العاملين في التدريس .
وحين ظهر للسلطات ان الوضع في تأزم مستمر ، اتجهت الى ناحية اخرى في الحياة في الضفة الغربية وهي الناحية الاقتصادية ، فقد منعت تسويق المنتجات في كثير من القرى تهديدا للسكان لعدم استجابتهم لانظمة السلطات. وفي نابلس ، في مطلع تشرين الاول ٦٧ ، وقبل موسم الزيت والزيتون الذي تعتمد عليه المنطقة بشكل رئيسي من الناحية الاقتصادية ، اصدر وزير الدفاع موشي ديان أمر دفاع يحظر فيه تصدير الزيت والزيتون الى الضفة الشرقية حتى تفتح المدارس في الضفة الغربية . واوضح ذلك في مقابلة مع رئيس بلدية نابلس ووجهائها . كما أعلن لهم : « ان اغلاق المدارس هيأ جميع افراد الشعب نفسيا وعاطفيا للمقاومة». وزاد على ذلك : « بأنه مستعد لابادة شعب بأكمله اذا تعرض أمن اسرائيل للخطر » .
لم يكن هناك تنظيم نقابي للمعلمين في الضفة الغربية ، لذا لم تكن هناك خبرة نقابية ولا قيادات منتخبة ولا سلطة للمندوبين عن المعلمين، او بالاحرى الذين اخذوا زمام المبادرة منهم ، والذين عقدوا الاجتماعات ، على بقية المعلمين . لذا تدخل الكثيرون من اصحاب وجهات النظر العديدة واصحاب المصالح المتباينة واصحاب السيطرة التقليدية على المجتمع في موضوع المناهج والتعليم. كما لعبت هناك عوامل أخرى في التأثير على الوضع ، منها اعطاء الحكومة الاسرائيلية راتبا آخر للمعلمين المداومين زيادة على راتب الحكومة الاردنية ، هذا غير العامل الاقتصادي الاخر العام عن تحديد تسويق المنتوجات ، وكذلك خوف بعض المعلمين من نزوح عائلات بأكملها الى الضفة الشرقية سعيا وراء تعليم ابنائها . وساد اتجاه نحو فتح المدارس بين كثير من المعلمين ووجهاء البلد وعقدوا اجتماعين بينهم في نابلس . الاول كان في منزل حكمت المصري ، والثاني في مدرسة النجاح . فض الاجتماع الاول دون اتفاق وفي الاجتماع الثاني قررت الاكثرية تشكيل لجنة فنية من رجال التربية لابداء الرأي حول المناهج والكتب

---

٤ — جريدة **النهار** البيروتية ، ٦٧/٩/٢ .